الأمن الغذائي العربي

الاستاذ الدكتور عبد الرزاق مطلك فهد*

تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/٤/٣

الخلاصة:

لقد اصبح لقضية الامن الغذائي العربي اهمية كبيرة، وقد بدأ الاهتمام بها عقب ازمة الغذاء العالمية في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي وقبل ذلك ارتبط مفهوم الامن الغذائي بالمفاهيم التي تضمنها اعلان حقوق الانسان في عام ١٩٤٨، وكان التركيز وقتئذ بصفة اساسية على انتاج الغذاء وتوفيره في الدول التي تعاني من العجز الغذائي.

تناول هذا البحث ازمة الغذاء العربية وسبل تلافيها من خلال وجود الطاقات البشرية والخصائص الجغرافية والزراعية التي تتمتع بها الامة العربية والتي من الممكن ان تحقق الامن الغذائي من حالة استثمارها بالشكل الامثل الامر الذي يحتاج الى بذل الجهود الفعالة لاستثمار تلك المقومات، وفي هذا الصدد فان التعاون والعمل العربي المشترك في حقل الانتاج الغذائي كفيل بتحقيق الامن الغذائي، فان العجز الغذائي يعرض الامة العربية الى ضغوط دولية بل الى هيمنة الدول الغنية الكبرى على مقدرات العرب من خلال المعونات المالية والغذائية.

المقدمة:

بدأ الاهتمام بقضية الامن الغذائي عقب ازمة الغذاء العالمية في بداية عقد السبعينيات،وقبل ذلك ارتبط مفهوم الامن الغذائي بالمفاهيم التي تضمنها اعلان حقوق الانسان في عام ١٩٤٨،وكان التركيز وقتئذ بصفة اساسية على انتاج الغذاء وتوفيره في الدول التي تعاني من العجز الغذائي.وتشترك جميع مفاهيم الامن الغذائي،في تعريفها للامن الغذائي للفرد والاسرة،في تركيزها على امكانية الحصول على الغذاء الكافي في كل الاوقات.

تعرف بعض المصادر الاقتصادية الامن الغذائي بانه:"امكانية حصول كل الافراد في كل الازمان على الغذاء الكافي لحياة نشطة وصحية".ويعرف بعض الاختصاص من الاقتصادي الامن الغذائي على انه مقدرة على الابقاء بمستويات استهلاك كافية[١]. وتعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية الامن الغذائي العربي على انه:"توفر الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل افراد الامة العربية اعتمادا على الانتاج المحلي اولا وعلى اساس الميزة النسبية لانتاج السلع الغذائية لكل قطر،واتاحته للمواطنين العرب بالاسعار التي تناسب مع دخولهم وامكاناتهم

---

* قسم التاريخ – كلية التربية للبنات – جامعة بغداد.

(١) د.يحيى بكور:الامن الغذائي العربي،الواقع وآفاق المستقبل في كتاب د.احمد عصمت عبد المجيد واخرون، شؤون عصر العدد ١٠١ والعرب والعزل الحادي والعشرين ٢٩ حصاد قرن ورؤية في المستقبل.

المادية،وما يذكر ان هذا التعريف قد جاء في اعلان توفر للامن الغذائي الذي استصدره وزراء الزراعة العرب في الدورة الرابعة والعشرون للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تم عقدها في تونس خلال الفترة ٣-١٩٩٦/١/١٥[٢].

ومن هنا كان البحث يُلقي الضوء على الطاقات البشرية وعلى المعوقات المادية والخصائص الجغرافية والزراعية التي تتمتع بها الامة العربية والتي تؤمن تحقيق الامن الغذائي العربي في حالة استثمارها استثمارا" عقلانيا سليما ولاسيما وان هذه الامة تمتلك كافة مقومات امنها الغذائي ولكنها تحتاج الى بذل الجهود المتواصلة لاستثمار تلك المقومات واستغلالها لصالح تحقيق هدف التنمية.كما يهدف البحث الى معرفة اهمية التنمية الزراعية العربية لتحقيق الامن الغذائي من خلال المشروعات الاقتصادية المشتركة ومؤسسات التمويل الانمائية في دعم وتنشيط التنمية الزراعية وتسخير السياسات القطرية لصالح اهداف التنمية الزراعية القومية بشكل يجعلها مرتبطة الواحدة بالاخرى ومكملة لها ولاتحمل عوامل تعرقل الواحدة الاخرى.وبذلك تكون السياسات الزراعية القطرية من خلال اعتمادها التخطيط القومي،محطات مهمة على طريق الوصول الى تحقيق هدف الامن الغذائي العربي المنشود.

ان التعاون والعمل العربي المشترك هدفه خدمة الامة العربية وتطورها وتحقيق طموحاتها في الوحدة،وعبر هذا الاسلوب تستطيع التنمية العربية تذليل العديد من المعوقات والمشكلات المادية والبشرية وتسهيل عملية الحصول على المواد الاولية والاساليب التكنلوجية الحديثة وما تتطلبه من مهارات وخبرات فنية

[٢] المصدر السابق،ص٢١٠.

وادارية،ذلك لان الامكانات المتاحة للشعب العربي كثيرة ومتعددة وهي كفيلة بتحقيق الوفرة الغذائية فيما لو استثمرت واستغلت بما يضمن تنمية وتطوير تلك الامكانات[٣].

ووفقا" لما تقدم ينبغي على الدول العربية سواء كان على الصعيد القطري او الاقليمي التصدي الحازم لمشكلة الغذاء والعمل على اتخاذ الاجراءات الكفيلة من اجل ايجاد الحلول الناجمة لهذه الازمة فبقاء الوضع الاقتصادي المتردي للامة العربية دون اتخاذ التدابير اللازمة لاصلاحه وتطويره او تنمية من شأنه ان يعرض امن هذه الامة للتهديد المستمر ويجعله عاجزا" عن تأمين مستلزمات الحماية اللازمة وغير قادرة على درء مصادر التهديد والعدوان وان استمرار حالة العجز هذه ايضا" من شأنها ان تعرض الامة العربية لقيود وضغوط خارجية تستهدف ربطها بفلكها وجعلها دولا" تابعة لها،فمن دون شك ان تبعية العلاقة هذه لاتخدم سوى الدول المتبوعة والتي تستهدف دوما" تحقيق اقصى درجات المنفعة والاستفادة من الدول التابعة لها.وبذلك تفقد الامة ابسط مستلزمات امنها،فالامة لاتكون آمنة مطمئنة الا اذا آمنت طعامها،وحققت كفايتها من الغذاء.

أهمية الأمن الغذائي العربي..

من الثابت ان اية دولة او امة بتميز اقتصادها بوجود وفرة غذائية لابد ان تتمتع باستقلال سياسي تام بعيد عن الاقطار او التهديدات الخارجية وبذلك يكون امنها القومي سليم وغير معرض لاي تهديد من شأنه يقوض دعائم مرتكزات هذا الامن سواء في الجانب العسكري او السياسي او الاقتصادي.فالدولة او الامة التي تعاني من عجز في غذائها وتنظر

[٣] شؤون عربية،جامعة الدول العربية،العدد ٤١/آيار/١٩٨٥.

للخارج دوما" من اجل الحصول على المواد الغذائية او الحصول على منح واعانات لتسهيل مهمة الحصول عليها تكون معرضة لشتى انواع الضغوط والابتزاز من جانب الدول المانحة لتلك المنح والاعانات فالدول الكبرى لاتقدم مساعدات غذائية لاسباب انسانية او اخلاقية صرفة لان ذلك عكس ما يطبق حاليا" من السياسة الدولية.

فالامة التي تتمتع بامن غذائي تتميز بكونها ذات امن قومي متين ومستقل بعيد عن أي تأثير او ضغوط خارجية،وبعكس ذلك فان العجز الغذائي المستمر لاية امة من ذلك الامة العربية سيحصل منها في ادنى مستوى من التأثير والمناورة على الصعيد الخارجي اذ ان اية امة تعاني من عجز غذائي لاتستطيع مواجهة الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية للدول الكبرى لان ذلك سيكون مهددا كلما اقتضت حاجتها التوجه الى الخارج لمواجهة العجز الغذائي الحاصل لديها.ولاجل احكام صلة العلاقة الوطيدة بين الامن الغذائي والامن القومي بصورة جيدة وبغية ايجاد امن قومي عربي يتوجب على الامة العمل ما بوسعها لبحث ايجاد امن قومي عربي يتوجب على الامة العمل ما بوسعها لبحث عن المستلزمات المادية والروحية التي تضمن تحقيق امن غذائي عربي،وان من بين اهم العناصر الاساسية التي تكفل للامة العربية الوصول الى حالة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية هي تلك المتعلقة باهمية زيادة الانتاج الزراعي كما" ونوعا" وتحسينه بصورة مستمرة،وان أحد الوسائل المهمة لتحقيق حالة الاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء هي التنمية الزراعية الكبيرة القائمة على اسس اشتراكية اذ ان مثل هذا النوع من التنمية يعتبره الركيزة المهمة للامن الغذائي العربي الذي يعتبر ركنا" مهما" من اركان الامن القومي العربي.

مبررات وجود امن غذائي عربي..

ان واقع وجود عجز غذائي عربي وسيادة مثل هذا الواقع الاقتصادي الخطير تترتب عليه نتائج سلبية من شأنها ان تهدد امن الامة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للاقطار العربية لاسيما وان حالة العجز هذه سوف تعرض اقتصادياتها لسيطرة وتحكم قوى اجنبية قد تقوم باستخدام الغذاء كسلاح استراتيجي متى ما اقتضى ذلك ضرورات مصالحها الخارجية.

وهناك شواهد تاريخية تؤكد ذلك فض اواخر عام (١٩٧٩) استخدمت واشنطن الغذاء كسلاح بوجه الاتحاد السوفيتي انذاك اثر تدخله في افغانستان الامر الذي ادى الى دفع تعويضات كبيرة لشراء الفائض العالمي من خارج الولايات المتحدة الامريكية.

الذي لم يسد الفجوة التي سببها فرض الحصار الامريكي على الرغم من قيام الاتحاد السوفيتي (سابقا) بدفع اسعار مغرية وبواقع ٢٠% اعلى من معدل اسعار السوق[٤].

كما استخدمت الولايات المتحدة الغذاء كسلاح ضد مصر اثناء عهد الراحل عبد الناصر عام ١٩٥٦ بعد انتقاده للسياسة الامريكية وكذلك اعادت امكانية استخدام ذلك في اعقاب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ حيث لوح الرئيس الامريكي فورد ووزير الخارجية هنري كيسنجر باستخدام هذا السلاح[٥].

لقد تعرض الاتحاد السوفيتي سابقا" لصعوبات كبيرة جراء الخطر الامريكي حيث لم يستطع تعويضه بسهولة على الرغم من كونه دولة عظمى وكبيرة واسعة النفوذ.

---

[٤] الامن الغذائي العربي،مجلة قضايا عربية،العدد٧/تموز/١٩٨٠،ص١٤١.د..

[٥] محمد علي الفرا، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي،الكويت،ايلول،١٩٧٩،ص٢٧.

فاذا كان هذا الواقع قد انطبق على دولة عظمى كانت تعتبر قطبا" كبيرا" من اقطاب التوازن الدولي،فكيف سيكون الامر في الاقطار العربية في حال تعرضها الى خطر حقيق على صعيد الحبوب من قبل الولايات المتحدة الامريكية او غيرها من الدول المصدرة للحبوب.

ان الجواب على ذلك واضح جدا وهو بدون شك يؤثر تعرض هذه الدول الى كارثة حقيقية تهدد امنها واستغلالها ووجودها.

ومما يزيد من خطورة المشكلة ومضاعفاتها هو ان الوطن العربي اصبح منذ بداية السبعينيات منطقة عجز على صعيد الغذاء الامر الذي دفعه الى تخصيص معظم وارداته المالية للحصول على السلع الغذائية لسد الفجوة الغذائية التي اخذت تزداد حدتها مع الزمن. وبذلك فقد اصبحت هذه المشكلة تستنزف معظم ثروات الامة وهناك دول عربية لاتستطيع شراء ماتحتاجه من غذاء الا بمساعدات وقروض ومنح خارجية[٦].

لقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية الغذاء لاهداف سياسية وقد بدأت بهذا الاتجاه منذ عام (١٩٥٤) حين تراكم المحصول الزراعي الضخم واخذ يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي والتصدير فقامت الحكومة الامريكية باصدار القانون رقم ٤٨٠ لتسهيل المشاكل الناجمة عن هذا التراكم.وكان ذلك في عهد الرئيس أيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١)[٧].

حيث حددت اهمية هذا القانون بكونه يحمل اهدافا واغراضا سياسية واقتصادية على الرغم من كونه قد نص على تقديم المعونة الغذائية للدول (الاكثر فقرا") وقد طبق هذا البرنامج من قبل الرؤوساء اللاحقين ايضا"،حيث دعى في عهد الرئيس كيندس (١٩٦١-١٩٦٣) بـ "الطعام من اجل السلام"[٨].

حيث افصح الرئيس كندي بكل صراحة عن الاهداف الكامنة خلف هذا القانون ومنها مكافحة الحركات الوطنية والافكار الاشتراكية في الدول النامية وكذلك فهو يقدم الغذاء للانظمة التي تتطابق مع السياسات الامريكية.كما يعود هذا البرنامج بالنفع المادي على الولايات المتحدة الامريكية بالرغم من ان هدفه الاصلي للسياسي اذ يحقق لها عائدات مالية كبيرة وتمثل ذلك بتوقيع العقد بينها وبين الاتحاد السوفيتي (سايقا) الذي وافق على شراء حبوب بقيمة (٧٥٠) مليون دولار على مدى ثلاث سنوات.

اتخذت الولايات المتحدة من حاجة الشعوب للغذاء وسيلة لغرض هيمنتها السياسية والاقتصادية فتمنحه لمن يسير في ركابها وتمنعه عن الدول التي تتبع سياسات مستقلة وذات نهج اشتراكي وكمثال على ذلك (قطع معونات الغذاء من سريلانكا بعد تأميمها لشركات الزيوت الامريكية) وكذلك مع دول اخرى مثل (فيتنام،موزمبيق،نيكاراغوا) في حين تواصل تقديمه الى الانظمة الموالية لها مثل (كوريا الجنوبية، وتايوان، وباكستان)[٩].

---

[٦] د.محمد علي الفرا، الوطن العربي في مواجهة التحديات،ملامح من مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي،مجلة قضايا عربية،العدد٨٥-١٩٧٩،ص٧٦.

[٧]Temple wanamaker:American foreign policy taday "with Aprefuce by dean Rusk"published in united stater,p.٨٤،١٩٦٤.

[٨]Arther lizyny: thaseund day in the whith house.١٩٦٥,New o٧١.

[٩] أ.د.عبد الرزاق مطلك الفهد،بحث بعنوان الحصار الامريكي في العالم والعراق

مقومات الوطن العربي الغذائية والعجز الغذائي.

تمتلك الامة العربية كافة مقومات وعناصر الامن الغذائي المتمثلة بامكانات مادية كثيرة وطاقات بشرية وموقع جغرافي ومقومات اقتصادية اخرى.

اضافة الى ذلك تمتلك الامة العربية كافة مقومات التنمية الزراعية من بشر وارض خصبة ومياه وفيرة وثروة حيوانية هائلة من شأنها ان تسهم في تحقيق الامن الغذائي العربي.

ان الخصائص العامة لجغرافية الوطن العربي وفرت كافة مقومات النشاط الزراعي وقد ارتبطت الزراعة بتاريخ المنطقة العربية منذ القدوم حيث كانت مهدا للزراعة وانتشرت منها للعالم،ويدل على ذلك آثار السدود والقنوات القديمة في وادي الرافدين والنيل واليمن والشام وليبيا واجزاء من شبه جزيرة العرب.

وقد اشار لذلك العديد من الكتابات التي اكدت ان وادي الرافدين شهد ظهور مدن على ضفاف الانهار اعتمدت على النشاط الزراعي اساسا في نشاطها الاقتصادي من خلال اعتمادهم على وسائل ري متطورة.وعلى الرغم من الخلفية الزراعية المهمة للمنطقة العربية والدور الذي لعبته في ميدان الانتاج الزراعي في الماضي فهي تعاني في الوقت الحاضر من مشكلات كبيرة على صعيد الانتاج الزراعي وبشكل جعل الامة العربية منطقة عجز متزايد فاق الكثير من دول العالم المماثلة لها في عدد السكان[١٠].

ويرجع سبب العجز الغذائي على المستوى العربي الى انخفاض الطاقة الانتاجية الزراعية وخلل في مسيرة التنمية الزراعية العربية وهو ما يدعى بازمة التنمية الزراعية والمقصود بازمة التنمية الزراعية هو ان القطاع الزراعي يمر بعملية اختلال انتاجي ناجم عن تخلف وقصور النظام الاقتصادي الزراعي العربي بابعاده السياسية والاجتماعية والادارية وبتأثير العوامل الخارجية وتناقضاته الداخلية بحيث تصبح التنمية مرهونة بتجاوز التناقضات[١١].

وتتضمن ازمة التنمية الزراعية العربية العديد من المشاكل والمعوقات التي رافقت السياسات الاقتصادية وخطط التنمية الزراعية في الاقطار العربية منذ عقد الستينات وحتى الآن ومنها:

المعوقات الطبيعية:وتشمل الاراضي الزراعية والموارد المائية والمراعي والمناخ.

تشير الدراسات الى ان مساحات واسعة من الاراضي الزراعية العربية المروية تعاني من ارتفاع نسبة الملوحة من تربتها،مما يؤدي الى تناقص الانتاجية بما لا يقل عن ٢٥% من المتوسط عن مستواها الحالي.

ويحد ذلك من عملية التوسع في الرقعة الزراعية ومن درجة التكثيف الزراعي،فعلى سبيل المثال هناك حوالي ٧٥% من الاراضي المروية في العراق مصابة بدرجات متفاوتة من الملوحة.وتزداد نسبة الملوحة في الاراضي المروية في سوريا حوالي ٥% من الاراضي وتقل نسبيا في حوالي ١١% منها ومن الاراضي الجنوبية من تونس فقد قدرت نسبة الاراضي مرتفعة الملوحة بحوالي ١٠% والمتوسطة الملوحة بحوالي ٣٠%...ومما يزيد في خطورة هذه المشكلة هو ان الاراضي تزداد درجة

---

(١٠) د.حسن فهمي جمعة،خطاب حول الامن الغذائي والتنمية الزراعية في الوطن العربي،مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي،العدد (٢) الخرطوم،١٩٨٢،ص٢٢.

(١١) كواكب صالح حميد البيرماني،السكان والامن الغذائي في الوطن العربي،رسالة دكتوراه،كلية الاداب،جامعة بغداد،ك٢،١٩٩٢، (غير منشورة،ص١٨٠-ص١٨١).

ملوحتها وتتسع رقعتها سنة بعد اخرى نتيجة غياب نظم الصرف والري المناسبة.

الموارد المائية من البديهي ان مصادر المياه اما امطار او مياه سطحية.

أ. الأمطار يتفاوت الهطول المطري من الوطن العربي من منطقة لاخرى فهو صفر من الصحراء واكثر من ١٢٠م/السنة في المنطاق المطلة عن خط الاستواء (جنوب السودان وبعض المناطق الساحلية للبحر الابيض المتوسط، وقدر المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة كمية الهطول المطري عام ١٩٩٦ بـ(٢٢٣٨) مليار يسقط منها ٥٨,٢ على الاقليم المتوسط (السودان ومصر والصومال وجيبوتي،بـ٢٥,٨% على اقليم الجزيرة العربية ودول الخليج العربي الست واليمن والباقي ٦,٤% على اقليم المشرق العربي وسوريا ولبنان والاردن والعراق وفلسطين) [١٢].

ب. المياه السطحية:يشكل فائض الامطار الساقطة على المرتفعات الجبلية والجليد المصدر الاساسي للمياه السطحية من انهار ووديان وسهول.وتعتمد كميات هذه المياه السطحية على مدى التركز الامطار وموسم هطولها وعلى خصائصها،ومجرى عبر الوطن العربي قرابة (٤٤) نهرا رئيسيا تحمل سنويا من المياه ما يقارب ٣٩٠ مليار م^3 والمتاح منها ٩٢ مليار م^3 والمستقل منها ١٦٨,٨ مليار م^2،ويوجد من هذه الكمية ٥١% من مطر و٢٥,٨% من العراق،و١٢,٧% من السودان ومن سوريا ٧,٩٦،والباقي ٢,٥٤% توزع على باقي اقطار الوطن العربي[١٣].

هذا وتواجه المياه السطحية في المنطقة العربية ثلاث مشكلات رئيسية هي:

١. الانهار الثلاثة الرئيسية منها (النيل-الفرات-دجلة) مشتركة بين دول عربية وغير عربية وتخضع بالتالي لادارة ومصالح دولية متعددة مما يجعل الامن المائي العربي متأثرا الى حد كبير بارادة الغير.
٢. التعديات والاطماع الخارجية ومحاولة الحصول على معظم الموارد المائية العربية باساليب غير مشروعة كما هو حاصل في جنوب لبنان والجولان والضفة الغربية والاردن.
٣. تلوث الكثير من الموارد المائية السطحية من الانهار والبحيرات والخزانات[١٤].

ان الموارد الارضية المزروعة لم تستطع ان تغطي احتياجات المجتمع العربي من المواد الغذائية مما ادى الى وجود فجوة غذائية في معظم الموارد الغذائية.والجدول الاتي يعرض كميات الانتاج الاجمالي من السلع الغذائية في الوطن العربي لعام ١٩٩٥،كما يعرض الكميات المستوردة والمصدرة منها بالاضافة الى الفجوة الغذائية لكل من هذه السلع،ويلاحظ من هذا الجدول ان هناك فجوة غذائية لاتقل عن ٥٠%

---

[١٢] الدكتور محمود الاشرم:اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم،منشورات مركز دراسات الوحدة العربية،ط،بيروت،آب/٢٠٠١م،ص١٠٤.

[١٣] خوري،جاك،الموارد المائية المتاحة للوطن العربي في مطلع القرن الـ(٢١)،الزراعة والمياه بالمناطق الجافة في الوطن العربي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة،دمشق العدد،١٦،ايلول ١٩٩٦،ص٦٥-٦٧.

[١٤] الاشرم،نفس المصدر،ص١٠٨.

كمتوسط لجميع السلع الغذائية،ووصلت قيمة هذه الفجوة الى حوالي ١١ مليار دولار عام ١٩٩٤[١٥].هذه الفجوة الغذائية سوف تتضاعف خلال العقود الاولى من القرن الحادي والعشرين في ضوء زيادة ومضاعفة سكان الوطن العربي وتقدر بعض المصادر حاجة سكان الوطن العربي من المواد الغذائية عام ٢٠٣٠ بـــ مليون طن.أي ضعف حاجة عام ١٩٨٠[١٥]وهناك حقيقة لايمكن انكارها هو ان الوطن العربي منطقة مايزال الكثير من الناس يجوعون فيها فالكثير من الدراسات والبحوث المتعلقة باوضاع التغذية في السنوات الاخيرة تشير الى هذه الحقيقة على الرغم من الاحتياطات النقدية الهائلة التي تمتلكها الاقطار العربية المصدرة للنفط،التي ارتفعت في السنوات (بعد عام ١٩٧٤) الا ان الحقيقة هو ان الوطن العربي مايزال غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء حيث يتعرض ثلث السكان تقريبا لنقص التغذية[١٦] مع العلم ان الوطن العربي كان يعد من الاقاليم المصدرة للسلع الغذائية ومحتل الحبوب المرتبة الاولى من بين صادراته الا انه ومنذ بداية الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بدأ يفقد قدرته من امداد السكان الاخذين في التزايد السريع باحتياجاتهم من الغذاء ونتيجة لذلك تحولت المنطقة العربية الى اقليم مستورد للغذاء وخصوصا الحبوب التي اخذت كمياتها المستوردة تتزايد سنة بعد اخرى[١٧].

وبالنسبة للقمح الذي يمثل اهم مكونات هذه الفجوة فقد انخفضت نسبة الاكتفاء العربي الذاتي من حوالي ٦٠% الى اقل من ٤٠% خلال نفس الفترة كما انخفضت بالنسبة للانتاج الحيواني من ٩٠% الى ٧٩% ويتوقع ان يزداد هذا التدهور في نهاية القرن الحادي والعشرين اذا استمرت السياسات والتوجهات والاوضاع الحالية نفس الاتجاه لتنخفض معها نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب الى حوالي ٢٧% وبالنسبة للقمح الى ١٦% وسوف يبلغ ما ستنفقه الدولة العربية على استيراد الغذاء حوالي ٢٠٠مليار دولار حتى نهاية هذا القرن مقوما" باسعار (١٩٧٥)[١٨].

ويعكس تدهور موقع القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي خطورة مشكلة التنمية الزراعية العربية،ومن بين اهم مظاهر المشكلة اشباع حجم الفجوة الغذائية وزيادة التبعية الغذائية للعالم الخارجي بكل مايحمله ذلك من دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية خطيرة،بعد ان كان بعضها يعتبر من دول الفائض الغذائي في السبعينيات،ويكمن وراء العجز الغذائي تفاقم الفجوة بين العرض والطلب،ففي الوقت الذي لم تتجاوز فيه معدلات النمو في المنتجات الزراعية ٢% خلال السبعينيات تراوح معدل نمو الطلب على الغذاء بين ٤,٦%-٥% وبسبب هذا التفاوت الكبير استهلت الدول العربية اللجوء الى السوق الخارجية للحصول على غذائها نظرا لتوفر الموارد المالية لدى الدول العربية النفطية.

وتشير الاحصائيات الى ان صافي واردات الحبوب الى المنطقة العربية قد ارتفع من خمسة ملايين طن عام ١٩٧٠ الى اكثر من ٢٠ مليون طن في بداية الثمانينات ويمثل القمح حوالي

---

[١٥] محمود الاشرم،اتفاقية الفاس والزراعة العربية(دمشق/جامعة دمشق،كلية الزراعة)،١٩٩٧،ص٩٧،٩١.

[١٥]Food and Agriculture organization yeaslook 997.vol.51(Rome:fao.1999).

[١٦] كواكب،نفس المصدر،ص٤٤.

[١٧] محمد احمد الرميثي،جوانب من مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي،القاهرة،١٩٧٨،ص٧٥.

[١٨] د.عبد الحسن زلزلة،الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية،المستقبل الاقتصادي للاقطار العربية.

ثلاثة ارباع هذه الكمية وارتفع المتوسط السنوي لمجموع واردات الاغذية الى المنطقة العربية من ١,٧ مليار دولار عام ١٩٧١-١٩٧٢ الى متوسط ١٢,٧ مليار دولار عام ١٩٧٨-١٩٨٢ وتشير اخر الاحصائيات الى ان قيمة المستوردات الزراعية قد سجلت رقما قياسيا تجاوز ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٣.ورغم ان المنطقة العربية تعتبر من المناطق التقليدية لزراعة القمح،فانها اعتمدت على الخارج من استيراد حوالي ٦٠% من حاجياتها منه من عام ١٩٨٢ ويلاحظ انه بالرغم من ان سكان الوطن العربي لايمثلون الا ٤% من سكان العالم حاليا فان استيراداتهم تمثل ٢٠% من صادرات العالم من القمح في عام ١٩٨٢.وتعكس هذه الظاهرة ركود الانتاج الزراعي العربي وعجزه،حتى اصبح الوطن العربي يمثل اكثر مناطق العالم تخلفا" في هذا الميدان واسرعها انغماسا" في التبعية،واقلها انتاجية.وبالرغم من الجهود القطرية المبذولة في الميدان الزراعي والاستثمارات المالية الضخمة فيه فقد تدهورت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي خلال السبعينيات لمعظم المواد الغذائية الاساسية ولمواجهة هذه التحديات اختلت برامج الامن الغذائي العربي مكانة رئيسية من مشروع الخطة الخمسية الاولى للعمل العربي المشترك.ادراكا ان الوطن العربي يملك جميع المقومات الاساسية التي تكفل له اكتفاء ذاتيا" في معظم المواد الغذائية الرئيسية وفائضا في بعضها الاخر.فالوطن العربي يمتلك مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة لايستغل منها الا الخمس علما" بأن ٧٨% من المساحة المزروعة تعتمد على الري بالامطار،مما يعرض الانتاج للانخفاض والتقلب،اما بالنسبة للموارد الرئيسية التي لاتستغل الا ٦٢% منها فان حجمها قادر على تلبية الاحتياجات العربية المستقبلية المنظورة اضافة الى ذلك فان الموارد البشرية والمالية والمستلزمات الانتاجية الاخرى متاحة بوفرة في الوطن العربي.وكل ماهو مطلوب هو حشد هذه الموارد المتنوعة ضمن خطة تنمية زراعية متكاملة لاحداث ثورة زراعية على نطاق الوطن العربي وبالجهد العربي المشترك[١٩].

ولهذا الغرض اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية استراتيجية التنمية الزراعية من منطلق قومي وقطري متكامل بهدف تطوير الريف وتحسين كفاءة الفلاح وحوافزه وتحسين البنى الاساسية وتوفير الاثمان والتسويق الملائم بشروط مجزية مستقرة وتوسيع الرقعة الزراعية المروية،وتكثيف الزراعة،والربط بين السياسة الزراعية والتنمية الصناعية،وتطوير مجالات البحث العلمي في كل منها وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي برامج الامن الغذائي العربي لانتاج الحبوب والزيوت والسكر والاسماك والانتاج الحيواني والدواجن والتخزين بكلفة تقدر بحوالي ٣٣,٥ مليار دولار تنفذ على اربعة مراحل[٢٠].

الخاتمة..

لاحظنا مما تقدم بان الوطن العربي يمتلك كافة عناصر الامن الغذائي من بشر وارض خصبة ومياه وفيرة وثروة حيوانية كبيرة يضاف اليها ثروة نفطية هائلة،ومع ذلك فالوطن العربي يعاني من تدني الانتاج الزراعي ومن عدم مقدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء

---

[١٩] حسن فهمي جمعة:السياسات الزراعية العربية-مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي-العدد (٣) الخرطوم ١٩٨٣،ص٧٥.

[٢٠] ثروة السلع الغذائية في الوطن العربي،الاتحاد العربي للصناعات الغذائية بالتعاون مع وزارة التجارة العراقية والامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب،بغداد-٢-٥كانون الاول ١٩٦٥.

وبالتالي فهو يشكو من عجز غذائي يهدد امنه واستقلاله،وعلى هذا الاساس فقد احتلت مشكلة الغذاء في الوطن العربي اهمية خاصة ترتبط بحياة شعبه وبأمنه واستقراره وان مشكلة الغذاء هذه لم تعد فقط مشكلة اقتصادية اعتيادية وانما اصبحت مشكلة سياسية تهدد امنه القومي،ومما يضاعف من خطورة المشكلة هو كون الدول المصدرة للغذاء هي نفس الدول الرأسمالية التي مافتأت باستخدامه كسلاح بوجه العالم النامس بصورة عامة والوطن العربي بصورة خاصة وقد تفاقمت ابعاد هذه المشكلة سلبيا" بسبب ضخامة استيرادات الدول العربية من الحبوب الغذائية الاساسية وازدياد نسبتها عام بعد عام...لدرجة ان الوطن العربي اصبح معها منطقة عجز غذائي دائم حيث يستورد ما قيمته ١٠% من مجموع الحبوب الغذائية في العالم،ومن المتوقع ان يتضاعف العجز في الحبوب مما يعني زيادة انفاق الاقطار العربية على استيراد الغذاء من الخارج خلال السنوات القادمة.ان هذه النتائج الخطيرة تؤشر حقيقة الواقع الغذائي العربي المتردي وتبين في الوقت ذاته ضرورة التصدي لها ببذل الجهود وبعكسه سيكون الوطن العربي فاقدا" لابرز مقومات امنه القومي ولذلك يجب توفير الوفرة الغذائية الضرورة لتحقيق هذا الامن من خلال تطوير القاعدة الاقتصادية الحالية والتركيز على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني كما" ونوعا" والاهتمام بالصناعات الغذائية.

ان نجاح برامج الامن الغذائي التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية بالجهد العربي المشترك والموارد العربية المتكاملة يمكن ان يؤدي الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي العربي للحبوب الى ٨٠% في نهاية القرن مع ما يتضمنه ذلك من تقليص التبعية الغذائية الخارجية.والتحوط ضد احتمالات تعرض الامدادات الخارجية للغذاء لعوامل اخرى غير الاعتبارات التجارية ولكن الجهود القطرية ستظل قاصرة عن بلوغ هدف الامن القومي في مجال الغذاء لانه يستلزم تكامل الموارد والجهود العربية المشتركة وفق مبدأ التخصص والمزايا النسبية على المستوى القومي للانتاج الزراعي ومستلزماته وبما يضمن زيادة الانتاج والانتاجية واستقرارهما تطبيق سياسة الحوافز والنهوض بمستوى معيشة سكان الريف على مستوى الوطن العربي،مع عدم اهدار مبدأ التنمية المتوازنة سواء على المستوى القطري او القومي.ان ظاهرة العجز في تحقيق الحد الادنى من العمل القومي المشترك وبطء المسيرة الانمائية المتكاملة،واتساع الفجوة التنموية والدخيلة وتعثر الجهود الخارجية في ظل تفاقم الاتفاقيات العربية وتغليب الخلافات الهامشية على الصراع الاساس مع الاستعمار والصهيونية والتخلف تشير جميعها القلق المشروع لدى الوطن العربي.

ان الخروج من هذا المأزق التاريخي وتدارك هذا التوجه الانحساري المتعاظم في مجال الامن الغذائي العربي لايمكن ان يتحقق الا في ظل الالتزام الحاد والفعال باهداف التنمية الزراعية العربية فهو وحده الكفيل بتحسين صورة المستقبل العربي على اساس التكافل والتضامن والتكامل العربي الحقيقي.

ان التخلف والتجزئة والتبعية ليست قدرا" محتوما" مسلطا" على الشعوب لان زوالها رهن قدرتها وارادتها في معالجة اسبابها الحقيقة.

وان منطق التاريخ وحركته لاتحكمهما قوانين حتمية مجردة ومطلقة بل قدر خضوعها للارادة الانسانية،ولعل هذا هو التحدي الكبير والمحك الحقيقي لصدق الارادة العربية وفاعليتها.

المصادر..

١. د.يحيى بكور: الامن الغذائي العربي: الواقع وآفاق المستقبل، د.احمد عصمت عبد المجيد وآخرون شؤون عربية العدد ١٠١، العرب والقرن الحادي والعشرون،ص٢٩.

٢. المصدر السابق،ص٢١٠.

٣. شؤون عربية-جامعة الدول العربية-العدد ٤١ آذار ١٩٨٥.

٤. الامن الغذائي العربي،مجلة قضايا عربية العدد ٧-تموز ١٩٨٠،ص١٤١.

٥. د.محمد علي الفرا، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي، الكويت، ايلول-١٩٧٩،ص٢٧.

٦. د.محمد علي الفرا، الوطن العربي في مواجهة التحديات-ملامح من مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي،مجلة قضايا عربية،العدد ٨٥-١٩٧٩،ص٧٦.

7. Temple wanamaker.American foreign policy today-published in u.s.A.ly6a-p.B.

8. Arther - lizing: thousond days in the whithe house.1965-N.W.P.76.

٩. د.عبد الرزاق مطلك:الحصار الامريكي في العالم والعراق نموذجا بحث مقبول للنشر في مجلة التربية والتعليم،كلية التربية،جامعة الموصل.

١٠. د.حسن فهمي جمعة،خطاب حول الامن الغذائي والتنمية الزراعية في الوطن العربي،مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي العدد (٢) الخرطوم،١٩٨٥،ص٢٢.

١١. كوكاب صالح حميد البيرماني:السكان والامن الغذائي في الوطن العربي،رسالة دكتوراه-كلية الاداب-جامعة بغداد-ك٢ ١٩٩٢،(غير منشورة ص١٨٠-١٨١).

١٢. نفس المصدر،ص١٠٨.

١٣. خوري ريحان:الموارد المائية المتاحة للوطن العربي في مطلع القرن الـ (٢١) الزراعة والمياه بالمناطق الجافة في الوطن العربي (المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة،دمشق العدد ١٦/ايلول ١٩٦٦،ص٦٥.

١٤. كواكب:نفس المصدر،ص٢٤.

١٥. محمد احمد الرميثي،جوانب من مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي،القاهرة-١٩٧٨،ص٥.

١٦. د.عبد الحسن زلزلة-الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية-المستقبل الاقتصادي للاقطار العربية.
(تجربة التنمية في ظل العدوان،مجلة شؤون عربية العدد (٤١) آذار ١٩٨٥،تونس).

١٧. حسن فهمي جمعة:السياسات الزراعية العربية-مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي-العدد (٣) الخرطوم،١٩٨٢،ص٧٥.

١٨. ندوة السلع الغذائية في الوطن العربي-الاتحاد العربي للصناعات الغذائية بالتعاون مع وزارة التجارة العراقية والامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب-بغداد ٢-٣كانون الاول ١٩٦٥.

١٩. كواكب:نفس المصدر،ص٢٧٤-٢٧٥.

Arabic food's security

Abdul Razak Al-fahad
History Dept. – The College of Education for Women
Baghdad University

Abstract:

The Arabic food's security had an important role in the policies of Arabic countries and whole national Arabic security. The focus has attention to the food's security in seventeenth's decay in last century. Before that the food's security associated with human rights declaration in (1948). The food productive and filled the needs of Arabic states was essential, esspcially for states which faced the decrease of food's production.

The research dealing with the Arabic food's crisis and the means which can used to avoid it's, these mean like population factors, agriculture, and geographical which existed in region, which can used to achieved food's security. We can say that the essential means to achieved or reach to this object by Arabic cooperation in food's sector. The decrease in food production leads Arabic states to great International pressures or even external hegemony by financial funds or investment.